

مصر تحمي صناعاتها برسوم على واردات الحديد

تدخل الحكومة يشجع الاحتكار ويربك واردات المصانع المحلية



صناعة هشة بحاجة لحماية الحكومة

المستوردة من جميع دول العالم، بعد أن كانت الحرب قاصرة على واردات الحديد من تركيا والصين وأوكرانيا. وتشتت هيئة التنمية الصناعية في مايو الماضي، عن وجود خطط لتحالف إماراتي لضخ استثمارات في صناعة الحديد، لكنها لم تكشف عن أسماء المشاركين في هذا التحالف. وأعلنت مجموعة من المستثمرين الليبيين إنشاء مصنع للحديد في مدينة العلمين باستثمارات 1.5 مليار دولار وطاقته إنتاجية تصل إلى نحو 350 ألف طن سنويا.

وقالت مصادر مطلعة لـ "العرب"، حينها، إن المستثمرين الليبيين كانوا يعتزمون إقامة المصنع في مدينة درنة الليبية، لكنهم تراجعوا عن الفكرة نتيجة الاضطرابات الأمنية والسياسية في بلدهم. وأعلنت شركة ميت بروم الروسية المتخصصة في الصناعات المعدنية، مؤخرا، إقامة مشروعين في مصر، الأول مصنع درفة لإنتاج الحديد في المنطقة الصناعية الروسية بطاقة 150 ألف طن سنويا باستثمارات تبلغ 60 مليون يورو.

سيلحق ضرا بنحو 21 مصنعا لإنتاج حديد التسليح، تعمل على أرض مصر باستثمارات تصل إلى نحو 3 مليار دولار ويعمل فيها نحو 25 ألف عامل. وفي المقابل، سوف تستخدم من القرار مصانع الحديد المتكاملة، ويصل عددها إلى نحو 5 مصانع، في مقدمتها حديد عز والسويس للصلب.



عمرو نصار
مدير عام شركة مصر للحديد
سيفرض رسوما وقائية بنسب تتراوح بين 16 و25 بالمائة

وتأتي الرسوم بعد هدنة مع المصانع التي لجأت منتصف العام الماضي إلى استيراد الحديد من السعودية بعد سماح السلطات بذلك. ووفقا لاتفاقية التجارة الحرة العربية، فإن جميع المنتجات ذات المنشأ السعودي تدخل السوق المصرية بإعفاء تام من الرسوم الجمركية. ويختلف الوضع الحالي عن السابق، حيث يشمل منتجات حديد التسليح

التسليح، وتشمل عشر مدن جديدة، أهمها العاصمة الإدارية الجديدة، فضلا عن زيادة الطلب السنوية على الوحدات السكنية لتصاعد حالات الزواج، والتي تصل إلى نحو 750 ألف حالة سنويا. وأوضح البيان أن فترة الثلاث سنوات تشمل فترة التدابير الوقائية المؤقتة التي تم فرضها خلال أبريل من العام الجاري، مما يعني أن القرار سينتهي العمل به في أبريل 2022.

وكانت وزارة المالية قالت في أبريل الماضي إنها بدأت تحصيل رسوم "وقائية مؤقتة" بنسبة 25 بالمائة على واردات حديد التسليح والصلب و15 بالمائة على البليت لمدة ستة أشهر.

وأشارت الوزارة إلى أن القرار "جاء نتيجة لتأكد سلطة التحقيق من وجود زيادة كبيرة في واردات الحديد من الصين والولايات المتحدة الأمريكية، والتي تضررت من عمليات الاستيراد بهدف إغراق الأسواق. وأضافت "القرار يستهدف حماية الصناعة الوطنية من المنافسة غير العادلة من قبل المنتجات الأجنبية الواردة لمصر بأسعار مغرقة". ووفق البيانات الرسمية، يبلغ إنتاج مصر من الحديد 7 مليون طن سنويا، واستهلاكها نحو 8 مليون طن حاليا، وتستورد مليون طن لتغطية الطلب المحلي نتيجة الفجوة الاستثمارية في قطاع التشييد والبناء بالبلاد. وتتبنى مصر مشروعات عقارية عملاقة لتلهم كامل إنتاج البلاد من حديد

دخلت القاهرة مرة أخرى في معركة مع مصانع حديد التسليح والصلب، بعد إعلانها أمس فرض رسوم إغراق، تتوقع أساط القطاع أن تترك واردات الأساسية، ويمكن أن تؤدي إلى نشوء وضع احتكار يشجع الشركات على اعتماد أسعار تناسيها.

القاهرة - قررت مصر أمس فرض تدابير وقائية نهائية متدرجة على الواردات من بعض أصناف منتجات الحديد والصلب لمدة ثلاث سنوات. وقالت وزير التجارة والصناعة، عمرو نصار في بيان، إن "القرار يقضي بفرض رسوم وقائية بنسبة 25 بالمائة على حديد التسليح، و16 بالمائة على البليت (خام الحديد)".

وسيبدأ سريان القرار من السبت، في تحريك تهديد منه السلطات إلى حماية الصناعة المحلية من مواجهة إغراق السوق من هذه المادة. وتسمح منظمة التجارة العالمية للدول بفرض رسوما وقائية مؤقتة على واردات الدول الأخرى لأسواقها إذا رأت في ذلك إغراقا يهدد صناعتها المحلية، استنادا إلى شكاوى المنتجين. وتصل أقصى مدة لفرض الرسوم إلى 180 يوما لإلحاح الوقت لانتهاء التحقيقات وفق المستندات التي يقدمها المنتجون، والتي تؤكد ضررهم من عمليات الاستيراد بهدف إغراق الأسواق.

وأشارت الوزارة إلى أن القرار "جاء نتيجة لتأكد سلطة التحقيق من وجود زيادة كبيرة في واردات الحديد من الصين والولايات المتحدة الأمريكية، والتي تضررت من عمليات الاستيراد بهدف إغراق الأسواق. وأضافت "القرار يستهدف حماية الصناعة الوطنية من المنافسة غير العادلة من قبل المنتجات الأجنبية الواردة لمصر بأسعار مغرقة".

ووفق البيانات الرسمية، يبلغ إنتاج مصر من الحديد 7 مليون طن سنويا، واستهلاكها نحو 8 مليون طن حاليا، وتستورد مليون طن لتغطية الطلب المحلي نتيجة الفجوة الاستثمارية في قطاع التشييد والبناء بالبلاد. وتتبنى مصر مشروعات عقارية عملاقة لتلهم كامل إنتاج البلاد من حديد

ورشة عراقية أردنية لإزالة العقبات التجارية

عمان - شكلت أعمال اللجنة الأردنية العراقية المشتركة، التي عقدت في العاصمة عمان، فرصة لوضع آخر المسامح لإحياء العلاقات الاقتصادية بين الجارين على أسس الاستدامة والانفتاح. وتحاول عمان تنويع تحركاتها الاقتصادية المستمرة خلال الأشهر الأخيرة باتجاه بغداد عبر تسليط الضوء على الفرص الاستثمارية والتجارية الواعدة، التي سستح للجارين الخروج من كبوتها المستمرة منذ سنوات.

وتوصلت اللجنة، خلال اجتماعها على مدى يومين، إلى آليات لتسريع إجراءات تعزيز التعاون الثنائي في مختلف المجالات خاصة الاقتصادية منها، وتعميم الاستفادة من الاتفاقيات والتفاهات الموقعة. وأكد وزير الصناعة والتجارة والتموين طارق الحموري أنه تم التوصل إلى اعتماد قواعد مشتركة ودائمة عبر إزالة كافة الصعوبات والتحديات التي تواجه تعزيز التعاون.

وقال الحموري "نتطلع إلى الإسراع في استكمال الجانبين للإجراءات التنفيذية الخاصة بإنشاء المدينة الاقتصادية الأردنية العراقية المشتركة، والتي تشكل فرصة لبناء تكامل صناعي تجاري استثماري أردني".

وتشير التقديرات إلى أن حجم التبادل التجاري بين العراق والأردن يبلغ نحو 1.4 مليار دولار سنويا في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء. وفي مسعى إضافي لتعزيز العلاقات بينهما في هذا المجال، اتفق الطرفان قبل أشهر على البدء بالدراسات اللازمة لإنشاء أنبوب نفط يمتد من البصرة مروراً بمنطقة حديثة ومن ثم إلى ميناء العقبة.

ووقع البلدان في أبريل 2013 اتفاقاً حول مشروع بناء الأنبوب بطول 1700 كيلومتر لنقل النفط، بكلفة بنحو 18 مليار دولار، وسعة مليون برميل يوميا. وكانت بغداد قد بدأت قبل أشهر في توريد النفط الخام إلى الأردن بواقع عشرة آلاف برميل يوميا وبخصم يبلغ 16 دولارا للبرميل الواحد. ومن المتوقع أن يشارك الأردن برفع مساهمة القطاعين العام والخاص في الدورة 46 لعرض بغداد الدولي المقرر مطلع الشهر المقبل.

وتشمل أعمال اللجنة الأردنية العراقية المشتركة، التي عقدت في العاصمة عمان، فرصة لوضع آخر المسامح لإحياء العلاقات الاقتصادية بين الجارين على أسس الاستدامة والانفتاح. وتحاول عمان تنويع تحركاتها الاقتصادية المستمرة خلال الأشهر الأخيرة باتجاه بغداد عبر تسليط الضوء على الفرص الاستثمارية والتجارية الواعدة، التي سستح للجارين الخروج من كبوتها المستمرة منذ سنوات.

وتوصلت اللجنة، خلال اجتماعها على مدى يومين، إلى آليات لتسريع إجراءات تعزيز التعاون الثنائي في مختلف المجالات خاصة الاقتصادية منها، وتعميم الاستفادة من الاتفاقيات والتفاهات الموقعة. وأكد وزير الصناعة والتجارة والتموين طارق الحموري أنه تم التوصل إلى اعتماد قواعد مشتركة ودائمة عبر إزالة كافة الصعوبات والتحديات التي تواجه تعزيز التعاون.

وقال الحموري "نتطلع إلى الإسراع في استكمال الجانبين للإجراءات التنفيذية الخاصة بإنشاء المدينة الاقتصادية الأردنية العراقية المشتركة، والتي تشكل فرصة لبناء تكامل صناعي تجاري استثماري أردني".

وتشير التقديرات إلى أن حجم التبادل التجاري بين العراق والأردن يبلغ نحو 1.4 مليار دولار سنويا في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء. وفي مسعى إضافي لتعزيز العلاقات بينهما في هذا المجال، اتفق الطرفان قبل أشهر على البدء بالدراسات اللازمة لإنشاء أنبوب نفط يمتد من البصرة مروراً بمنطقة حديثة ومن ثم إلى ميناء العقبة.

ووقع البلدان في أبريل 2013 اتفاقاً حول مشروع بناء الأنبوب بطول 1700 كيلومتر لنقل النفط، بكلفة بنحو 18 مليار دولار، وسعة مليون برميل يوميا. وكانت بغداد قد بدأت قبل أشهر في توريد النفط الخام إلى الأردن بواقع عشرة آلاف برميل يوميا وبخصم يبلغ 16 دولارا للبرميل الواحد. ومن المتوقع أن يشارك الأردن برفع مساهمة القطاعين العام والخاص في الدورة 46 لعرض بغداد الدولي المقرر مطلع الشهر المقبل.

وتشمل أعمال اللجنة الأردنية العراقية المشتركة، التي عقدت في العاصمة عمان، فرصة لوضع آخر المسامح لإحياء العلاقات الاقتصادية بين الجارين على أسس الاستدامة والانفتاح. وتحاول عمان تنويع تحركاتها الاقتصادية المستمرة خلال الأشهر الأخيرة باتجاه بغداد عبر تسليط الضوء على الفرص الاستثمارية والتجارية الواعدة، التي سستح للجارين الخروج من كبوتها المستمرة منذ سنوات.

شركات أفريقية ناشئة تقتمح عرين صناعة الهواتف الذكية

مارا فونز الرواندية تلتحق بسباق تصنيع الإلكترونيات في القارة

المجال في السنوات السابقة، منها موتورولا الأميركية والجي الكورية الجنوبية. وكان شركة أخرى توسعت إيفرتك إلى إصدار الأجهزة اللوحية، لكنها لا تزال حتى اليوم تركز بشكل أساسي على السوق المحلية، إذ توفر هواتف ذكية بأسعار منخفضة مقارنة بالهواتف العالمية المستوردة.



أنيش كار
مدير عام شركة مارا فونز
بتصنيع الهواتف الذكية في أفريقيا

وفي الجزائر، تحولت شركة كوندور، التي تأسست في عام 1998، إلى واحدة من العلامات التجارية الشائعة في المغرب العربي رغم العقبات التي تواجهها نتيجة التسويق الضعيف والسياسيات الحكومية التي لا تعير أهمية كبيرة للابتكار. وتصنع كوندور، المتخصصة في الصناعات الإلكترونية والملبوسات، مجموعة من هواتف الذكية وأجهزة الكمبيوتر وغيرها من الأجهزة المختلفة في مصنعها الواقع في برج بوغريج. ولا توجد معلومات دقيقة عن حجم سوق الهواتف الذكية في أفريقيا، والتي يقدر محللون حجمها عالميا بأكثر من 400 مليار دولار.

وخاصة سامسونج الكورية الجنوبية وهوواي الصينية، بفضل أسعار الجهازين الرخيصة، والتي تتراوح بين 130 و190 دولارا فقط. وتم تصميم جهاز مارا فون في مصنع قرب العاصمة، كلف تشييده نحو 24 مليون دولار، بالشراكة مع عملاق التكنولوجيا الأمريكي غوغل كجزء من برنامج أندرويد وان.

وحسب المستثمر البريطاني تكار، فإن المصنع يوظف قرابة مائتي شخص، وبإمكانهم إنتاج قرابة 1200 جهاز يوميا. وتأتي خطوة مارا فونز بعد نحو عامين من قيام شركة سيكو لتكنولوجيا مصر، والتي تتخذ من المنطقة التكنولوجية بأسبوط مقرا لها، بطرح أول هاتف ذكي مصنوع محليا بالكامل أطلقت عليه اسم نايل إكس.

ويدعم الهاتف الذكي للشركة المصرية الناشئة، التي تأسست في 2017، شبكات الجيل الرابع، ويعمل بنظام تشغيل غوغل أندرويد. وتزامن سيكو مصر على التوسع في أفريقيا والشرق الأوسط بفضل سعر الهاتف والبالغ 238 دولارا، والذي يأتي في 8 طرازات مختلفة. وكانت تونس من بين أولى دول أفريقيا، التي دخلت عالم صناعة الهواتف الذكية من خلال العلامة التجارية إيفرتك بعد أن أسستها مجموعة واي.كي.اتش القابضة في عام 2006. وقد بدأت إيفرتك نشاطها كشركة موزعة للهواتف الذكية لكبار رواد هذا

وتبقى المشكلة الأساسية لعملية تسويق هواتف مارا كونها لا تعتمد على تقنيات الجيل الخامس، والتي بدأت تغزو أسواق العالم، وهو ما قد يدفعها إلى الإسراع لتبني هذه التكنولوجيا في الطرازات المقبلة.

ويؤكد تكار أن "الشركة تعتقد اعتقادا راسخا أن صناعة الهواتف الذكية محليا ستفخر كثيرا بالقارة الأفريقية" مستقبلا. ولدى مسؤولي مارا طموحات كبيرة لمنافسة أشهر العلامات في القطاع، والتي غزت أفريقيا في السنوات الأخيرة



ضيف جديد في سوق مزدحمة

عشوائى بحجم 3 غيغابايت، وذاكرة تخزين داخلية بحجم 32 غيغابايت. أما الجهاز الثاني فتم تزويده بذاكرة وصول عشوائى 1 غيغابايت، وذاكرة تخزين داخلية 16 غيغابايت.

ولا تستهدف الشركة السوق الرواندية فحسب، بل تريد أيضا تصدير الهواتف إلى بلدان أخرى في المنطقة. وتامل الشركة في أن تلتقي منتجاتها رواجاً واسعاً بفضل اتفاقية التجارة الحرة لأفريقيا، والتي ستضم 55 دولة، وسيبدأ العمل بها مطلع يوليو المقبل.

ورغم محدودية الإمكانيات وارتفاع تكاليف استيراد المكونات وغيرها من التحديات، أظهرت الشركة الرواندية إصراراً على اقتحام سباق ابتكار الأجهزة الإلكترونية، الذي كان يقتصر على عدد محدود من عمالقة هذه الصناعة في العالم.

وقال الرئيس التنفيذي للمجموعة ومؤسسها، أنيش كار عقب الكشف عن الجهازين في العاصمة كينغالي، إن "شركتنا هي أول شركة تقوم بتصنيع الهواتف الذكية في أفريقيا". وأوضح أن هناك شركات تقوم بتصنيع الهواتف الذكية في مصر وإثيوبيا والجزائر وجنوب أفريقيا، لكنها تستورد مكونات تلك الأجهزة، "أما نحن فنصنع مكونات هواتفنا، بما فيها اللوحات الأم والأجزاء الأخرى". ووفق المواصفات الفنية، يحتوي الهاتف الأول على ذاكرة وصول

عززت أفريقيا مواقعها في نادي مصنعي الهواتف الذكية رغم محدودية الإمكانيات، بعد تزايد المنافسة بين دول القارة لاقتحام القطاع وطرح أجهزة بأسعار في متناول كافة الشرائح الاجتماعية.



رياض بوعزة
مدير عام تونسي

تونس - تمكنت أفريقيا، أخيراً، من احتلال موطئ قدم بين عمالقة صناعة التكنولوجيا الذكية على مستوى العالم من خلال استثمار المزاي، التي تتمتع بها وتجعلها بيئة ملائمة للمشاريع المستقبلية. وبعد سنوات من حوض غمار هذا المجال الواعد، باتت رواندا أحدث دولة تلتحق بسباق صناعة التجهيزات الإلكترونية في أفريقيا بعد أن أطلقت الدولة الصغيرة الواقعة في وسط القارة أول نموذجين لها تفنن ذكيين صنعا محليا بالكامل.

ويرى محللون أن هذا الإختراق في بلدان يعاني قبل عقدين فقط من ويلات الحرب، سيشكل نقطة تحول في السنوات القادمة، خاصة أن الشركات الإفريقية لا تزال تعتمد على استيراد المواد الأولية لهذه الصناعة من الصين وأوروبا واليابان أو عمالقة وادي السيليكون. وقدمت مجموعة مارا فونز، خلال حدث أقيم هذا الأسبوع، هاتف مارا اكس ومزارا زد وهما مزودان بنشاطات تعمل باللمس، ونظام تشغيل أندرويد